

7497

٢١٦

م

الافصح عن عقود النكاح على المذاهب الأربعة ،

تأليف المحلي ، حسين بن محمد .. ١١٢٠ هـ . كتب

سنة ١١٢٧ هـ .

٦٣٩٦

٢٧ ق

٢٢ ق

٢٢٥٨٦٦ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

الأعلام ٢٨١:٢ دار الكتب المصرية ١: ٩٨٤

١- الأحوال الشخصية ، الفقه الاسلامي وأصوله

أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ ج - الافصح

في عقد النكاح .

١ / ١ / ٢٩ .

١٢٧ / ٨ / ١٥

كتاب الإفصاح عن عقود النكاح علي مذهب الأربعة
تأليف الفقير حسين المحلي الشافعي عفي الله عنه
بجوده وكرمه
اصلي

عبد
محمد بن
عبد

١٤

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الترقيم: ٦٢٩٧ - ٧٨٩٠
الصفحات: الإفصاح عن عقود النكاح على المذاهب الأربعة
المؤلف: المحلي، حسين بن محمد - ١١٧٠ هـ
تاريخ النسخ: ١١٦٧ هـ
اسم الناسخ: -
عدد الأوراق: ٢٧
ملاحظات: -

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي اكرمنا بمحمد صلى الله عليه وسلم سيد
 الانام وعدنا للفرق بين الحلال والحرام وجعل النكاح
 من سنته ليباهي بكثرة اتباعه يوم الزحام وحرر سقاه
 الجامعة على الدوام احمده على توالي الايام واشكره على
 تزايد الانعام واشهد ان لا اله الا الله وحده لا
 شريك له الله تفرد بالبقاء الدوام واشهد ان سيدنا
 ونبيانا محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله
 المبعوث بالشرائع والاحكام على الله عليه وعلى اله
 واصحابه الكرام ما حصل نكاح بين الخواص والعوام
 اما بحال فيقول العبد الفقير المقترب بالحق والتقصير
 حسين ابن محمد المحامي الشافعي عامله الله بالعفو والاکرام
 هذا تعليق لطيف في النكاح على المذاهب الاربع يكون
 متعاطيه على بصيرة بلا ايهام لا يسهل العقود الواقعة
 في بلاد الارياق بين الجهلة بالاحكام من نباله على مقدمة
 واربعة ابواب وخاتمة فالمقدمة في تعريفه ونظيره والباب

الاول

الاول في اركانه وشرائطه والباب الثاني في ترتيب الاولياء من يصح
 عقدوه ومن لا يصح الباب الثالث في محلاته ومن يصح عقده نكاحها
 ومن يحرم الباب الرابع في العدة والخاتمة في الوليمة ونفقة الزوجة
 وغيرها وسميته الافصاح عن عقد النكاح والله اسأله ان يعم النفع
 به وان يعفو عنا بسببه انه رؤوف رحيم جواد كريم المقدم في تعريفه
 وقوله اعلم ان النكاح في اللغة التضميق يقال تناسكت الاشجار اذا
 تمايلت وانضم بعضها الي بعض وفي الاصطلاح عقد بولي وشاهدين
 وانفق الاجماع على ان النكاح من العقود الشرعية وانفق الامة
 على ان من تآقت نفسه اليه وخاف الفتى اي الرافقانه يتأكد في حقه
 ويكون افضل من الحج والجهاد والصلاة والصوم وهو مستحب مطلق
 اليه واجد للاهبة عند امامنا الشافعي ومالك وقال الامام احمد
 متى تآقت نفسه اليه وخشي الفتى وجب وقال ابو حنيفة
 هو مستحب مطلق وهو عندنا افضل من الانقطاع للعبادة
 واذا قصد نكاح امرأة جاز له ان ينظر الي وجهها وكيفية الا تغلق
 فان لم يكن بمرة جاز له النظر مرارا ويجوز للنكاح ان ينظر الي فرج

زوجته وامته ويجوز لهما النفل الى فرجه والمملوك ان
 ينفل الي سيدته كالمومر والله اعلم **الباب الاول** في اركانها وشروطه
 اعلم ان اركانها النكاح خمسة عند الشافعية خمسة وزوجة وزوج
 وولي وشاهدان وعند المالكية خمسة ايضا ميفة وزوجان
 وولي وصادق فلا يصح العقد عندهم بلا صداق لكن لا يشترط
 ذكره في العقد فان اتفق الزوج والولي على اسقاطه لم يضره الكراهة
 عندهم واما عند الحنابلة فاركانه ثلاثة زوجان وميفة وعند
 الحنفية وبعض الحنابلة ايضا اثنتان الايجاب والقبول فقط
 الركن الاول الميفة وهي الايجاب والقبول فاذا قال الولي
 زوجتك فلانة او انكحتكها فقال الزوج قبلت نكاحها او تزوجتها
 او تزوجتها او نكحتكها صح فان قال قبلت ولم يقل نكاحها لم يصح
 بخلاف البيع فلو قال قبلتها ففي صحته وجهان اقواهما عدم الصحة
 وبصح يقول الزوج قبلت النكاح او التزويج او رضيت نكاحها او رضيت
 هذا النكاح بالاتفاق فلو اقتصم الزوج على قوله تزوجت او نكحت
 او رضيت او قبلت لم يصح عندنا خلافا للمالكية والحنابلة

الباب الاول
في اركانها وشروطه

ولو قال الولي جوزتك يتقدم الجيم على الزاي صح عندنا
 وان كان قادرا على تقديم الزاي وبالصوت جنم صاحب المتني
 من الحنابلة ولو قال زوجتك بقبعة التافقال الزوج قبلت
 نكاحها بفتح التا صح عندنا كما افني به النهاب مرو عند
 الحنابلة قولان استظهر صاحب المتني عدم الصحة من
 العالم بالصحة فان كان جاعلا بها صح وبصح عندهم
 الايجاب بلفظ زوجت مضم الزاي وفتح التا على صفة المبني
 للمفعول نقله المديري ويصح عند المالكية بازوجتك
 وانكحتك بميفة المضارع خلافا للشافعية لان ذلك في
 معنى الوعد فلو قال ازوجتك او انكحتك الان صح عندنا
 لفقد العلة ولو قال الولي احملتك بنتي او ابنتكها او اجرتكها
 او امرتكها فقبل الزوج لم يصح بالاجماع ولو قال الولي بعتك
 بنتي او ملكتكها فقبل الزوج صح عند الحنفية خلافا
 للثلاثة ولو قال الولي وهبتك بنتي او ابنتكها او منحتها
 او اعطيتكها يكد او ذكر الصداق في الكل صح عند المالكية

تلكها

وعند الخفية ينصقده وان لم يذكر صداق وقال الشافعية والحنابلة
لا ينصقده بئني مما ذكر ولو قال الولي للزوج استأجرت دارك
بابني هذه فقبل مع النكاح حكمه في حاشية صدر الشريعة
لاخي جلي ولو غلط الوكيل بالنكاح في اسم ايها يغير
حضورها لم يصح قاله في البحر ولا ينصقده النكاح بالتعاطي
بالاجماع ولو قال الزوج ابتد الولي تزوجت ابتك او نكحتك
او قبلت نكاحا فقال له الولي زوجتك او لكى نكحها مع
عند الشافعي وقال الامام احمد لا يصح في النكاح ويصح في
البيع ولو قال الزوج للولي زوجني بترك فقال الولي زوجتك
صح عنه الثلاثة خلافا للحنفية ولو قال الولي بعد قول
الزوج زوجني بترك فعلت صح عنه المالكية خلافا للثلاثة
وينصقده باللفظ الاعجمي عندنا وان احسن العربية وقال الحنابلة
ان احسن العربية لا يصح بغيرها ويصح عندنا بابدال الكاف هـ
في الايجاب والقبول وان كان قادرا على الاثبات بها في انكحك
وقبلت نكاحها بالحنابلة في القادر ولا بد من معرفة الشاهد بين
خلافا

لفظ

لفظ العاقدين فلا يصح الايجاب والقبول بالكفاية ولا بالاشارة
ولا بغير لفة الشاهدين ولما اخرج شرفان كانت اشارته مفهومة
صح النكاح والا فلا للضرورة ولو قبل للولي ازوجت بترك
لفلات وقيل للزوج قبلت فقال نعم صح عند الحنابلة
فلو قال الولي بعد السؤال زوجتها له وقال الزوج قبلت
نكاحها صح عند الشافعية والحنابلة ولا بد من اتمام الايجاب
بالقول عندنا فلو تخلل بينهما كل امر اجنبي ولو يسيرا
او سكوت طويل عرفا وهو ما يشترط الاعلى من القول
ضروري لا بد ان يسمع كل من الموجب والقابل كل امر الاخر
ويسمعه الشاهدين والامر يصح عندنا والحنابلة ان لا بد عندنا
يبقي كل من الموجب والقابل بصحة الاهلية حتى يتما
العقد فلو جن احدهما او انعم عليه قبل تمامه اوفى
الولي اول الت ولايته قبل القبول بطل العقد ولو
ادنت المرأة للولي في تزويجها شرحت او انعم عليها
فكما لو انعم الولي او جن قبل القبول فلا يصح العقد

قاله الدينوري ويشترط الفور بين الإيجاب والقبول عند
 المالكية ولا يضر عندهم التفريق اليسير وقال الحنفية لا يشترط
 الفور بل الشرط أن يقع الإيجاب والقبول في المجلس قبل التفريق
 فلو تشاغلا بما يقطعهما فبطل بالاجتماع ولو طال الفصل بين
 الإيجاب والقبول وداما في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعهما
 عن فاسخ النكاح عند الحنفية والحنابلة بخلاف الشافعية والمالكية
 ويصح النكاح بلفظ العتق عند الحنابلة فلو قال لا منه اعتقتك
 وجعلت عتقتك صدأ قل صح ولو قالت لست لبيد ما اعتقتني
 علي أن تزوجك ويكون عتقي صدأ في فاعتقها قال الأربعة الأربعة
 صح العتق واختلفوا في صحة النكاح فقال الثلاثة هي بالخيار
 أن شئت تزوجه وإن شئت لم تزوجه ويكون لها أن اختارت
 تزوجه صدأ في مستأنف وإن لم تزوجه فلا شيء عليها عند أبي حنيفة
 ومالك وقال الشافعي عليها قديمة نفسها وقال أحمد أن تراضيا بالعقد
 كات العقد مهر وليس له غيره ولو وكل الزوج وكيلًا في قبول
 النكاح وجب أن يقول قبلت النكاح له فإن لم يقل له بطل وإن

نوي موكله وإذا وكل الولي غيره في العقد فقال الوكيل للزوج
 تزوجت فلانة وكان ما لشهود والزوج أو وليه يضر فونها أو زوجها
 بنت فلان وكانت كذلك صح ولو قال الولي لو وكيل الصبي أو
 الممجنون زوجت بنتي الممجنون قال قبلت تكلمها له صح
 فإن لم يقل له فلا يصح ولو وكل الزوج ولي المخطوبة في قبول
 النكاح فقال زوجت فلانا بفلانة أو زوجت فلانة بفلانة صح
 عند الحنابلة وإن لم يقل قبلت تكلمها له ولو وكل الولي الزوج
 في إيجاب النكاح فقال تزوجت فلانة بنت فلان صح وكانت
 متوليا للطرف في العقد عند الحنابلة وقال الشافعي لم يمس لأحد أن
 يتولى طرف في العقد إلا الأب والمجد فقط **الركن الثاني**
 الزوجت ويشترط فيها أن يكون غير محرم من نكاح أو عمة عند الثلاثة
 وقال الحنفية الأحرام لا يصح الصبي ويشترط خلوها من نكاح
 أو عدة بالاجتماع والعلم بالأنثى عندنا والحنابلة فلا يصح نكاح
 الخنثى قبل الانتصاح والتحصين فلو كانت للولي بنتان فلا بد
 أن يميزها فلو قال تزوجتك بنتي ولم يقل فلانة لا يصح إلا إذا كانت

حاضرة وانشاء اليها فان كان له بنت واحدة وقال زوجتك بنتي
صحيح وان لم يقل فلانة ولو سماها بغير اسمها علي الراجح لعدم
التباسها بخلاف ما لو قال زوجتك فاطمة ولم يقل بنتي فلا يصح
ولو قال زوجتك هذا القلام وانشاء الي ابنته مع عندنا والحنابلة
ولو ذكر الولي اسم بنت من بناته وقصد به الثانية مع عندنا في
قصد ما لو قال الحنفية والحنابلة لا يصح قال في البحر ولو قال من له
بنتان زوجتك بنتي الصغيرة الطويلة ^{كانت} هي الكبيرة ^{بنت} فالتزوج باطل انتهى
الركن الثالث الزوج وشرط فيه حل فلا يصح عند الثلاثة
ان يتزوج المحرم من محرم او عمة خلافا للحنفية ولو ركل في النكاح
كان باطلا وشرط تعيينه فلو قال الولي زوجت بنتي احدا كما
لم يصح ولو نوي معينا واختار فلا يصح نكاح مكره ولو اكره
السيد عبده البالغ علي النكاح لم يصح عند الشافعي واحدا بخلاف
مالو كان العبد صبي او مجنون افيحه اجارته عند الحنابلة خلافا
لشافعي الركن الرابع الولي فانه ركن عند الشافعي
وبالاي وقال احمد ^{في} ليس ركن بل هو شرط وقال ابو حنيفة

ليس بركن

ليس بركن ولا شرط في نكاح الحرة البالغة العاقلة وشرط
في نكاح غيرة المكلف والحقيق وشروط الولي الاختيار والعقل فلا
ولاية لمجنونه ومجنون المبيع جنونه بالاجماع فان تقطع فلا ولاية
للمعتد الشافعي علي الراجح واما الاغنياء فان كانت دون ثلاثة ايام
انتظر وان زاد انشقت للابعد وقال احمد لو جن او اعمى
عليه احيانا او نقص عقله لكبر او مرضي انتظر ولا يصح
وكيله بطر ذلك والحق فلا ولاية لغيره بالاجماع واما المبيع
فلا ولاية له عند الثلاثة وقال ابو حنيفة بلي لكن لو ملكي
استزوجها عندنا بالملك لا بالولاية قاله الباقيين والمكاتب
كتابة ~~صحيحة~~ صحيحة يتزوج باذن سيده عند الشافعي واحدا
والركوة فلا ولاية لامرأة عند الثلاثة خلافا لابي حنيفة
نعم لو صار المرأة سلطانا كانت لها الولاية للفرقة واما
المختل لو زوج اخته فبات رجلا صح النكاح وقال الحنفية
للزوجة الحرة المكففة ان تزوج نفسها سواء كانت بكر او
اوشيا رشيدة او سفهة وان توكل رجلا اجنيا في زوا

جها

سوا الكات لها ولي او لا وسوا الكات الزوج كفوا لها ام لا
 وللولي حق الاعتراض ان تزوجت بغير كفوا او يغبى فلق
 وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز تزوج بغير
 كفوا قال وهو المفتوح في هذه الزمان لفساده وبشرط
 في الولي العدالة فان تابت زوج في الحال وهذا الشرط في
 غير الامام الاعظم اما هو فلا يشترط فيه العدالة واما
 في الاسلام فهو شرط بالاجماع فلا ولاية لكافر على
 مسلمة وقال احمد اذا سلمت ام ولده جاز له ان يزوجها
 لمسلم وعندنا يزوجها الحاكم باذنه ولا ولاية لمسلم على كافر
 بالاجماع الا ان يكون سيد الها فله ان يزوجها الكافر
 عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يزوجها المسلم ولو حال ومثل
 السيد وليه او كان سلطان فيزوج الكافرة عند الثلاثة
 حيث لا ولي لها من اهل الذمة خلافا لما للبكر ويزوج الكفار
 بعضهم بعضا ويشترط في الولي الكافر ما يشترط الولي المسلم من الحرية
 والزكورة والخلافة والي النصارى نكاح المجوسية لانه لا توارث

وينبغي استوري
 العدالة عند الشافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة
 وما لك لا يشترط
 في الولي العدالة صح

بينهما

بينهما عند الخابلة وعند الشافعية يلي الكافر الكافرة ولو
 حنيفة مسلم اتفق اعتقادهما ام اختلفا كالنصارى واليهودية
 وعكسه لقوله تعالى والذين كفروا بغيرهم اوليا بعضهم ولا
 ولاية للحبيبي علي مستامن وعكسه والكافر الفاسق كالمسلم
 الفاسق عندنا لا يزوج موليته وقال ابو حنيفة له الولاية
 على مثله وتقبل شهادته عليه والمرتب لا ولاية له فلو تزوج
 امته او موليته حال الرد ثم اسلم كان باطلا وان لا يكون الولي
 مختل النظر فلا ولاية لمختل وان لا يكون محجورا عليه بفسده
 عندنا وقال الخابلة له الولاية وعند المالكية في اشراط
 الى منحل خلافا واما الاصم فانه يكون وليا بالاتفاق لكن
 لا يجوز للقاضي تفويت الحقوق اليه عندنا وقال المالكية
 يجوز ذلك واذا احرم الولي انتلفت الولاية على اكرم ولو حال
 السلطات او القاضي جاز لخلها به عقد الانكحة ولو كان الولي
 الاقرب فاسقا انتلفت للابعد عند الشافعي واحمد وقال ابو
 حنيفة والمالك لا تنتقل لزوج الاقرب ولو فاسقا الى كن

الخامس الشهادة على النكاح فهي ركن عندنا وقال ابو
حنيفة واحدا انها شرط وقال مالك لا ينوب الا شاهدان
العقد فان لم يوجد فصد الدخول فان دخل بلا شاهد
فسخ النكاح بينهما بطلقة باينة بحان النكاح والدخول
فاشيا بين الناس فلا حد والاحد ان اقوال الوطى يكفي
في افشائه الوليمة والفرب بالدق ولا بد من المد او كونه
المالكية لكن لا يشترط ذكره في العقد كما تقدم ثم
لا يدخل بها حتى يفرض لها صدق فان فرض لها صدق
المثل لمها التمكن وان قل فهي بحيرة فان ايت فرقتين
الا ان يرضها او يفرض لها صدق مثلها ويشترط في الشاهد
الاسلام سوا اكان المصقود عليها مسلمة ام كافرة عند
الشافعي واحد وقال ابو حنيفة اذا كانت كافرة لا يشترط
اسلام الشاهد بينو البلوغ والعقل والحرية فلا يصح للنكاح
بحرة من فقد شيئا من هذه عند الثلاثة خلافا لما لا يركب
والعدالة عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة لا يشترط الذكورة

والعدالة

والعدالة في عقد النكاح عنده بحرة رجل حر وامرأتين حرتين
وبحرة مسلمين ولو فاسقين او محدودين في قذف وان يكون
الشاهد سميعا عند الثلاثة خلافا لما لا يركب وان يكون بصيرا
فلو صدر العقد في ظلمة لم يصح لانهما لا يبصران العاقدين
عند الشافعي وقال ابو حنيفة واحد يصح حقه اعميين والنطق
فلا يصح بحرة اخ سبي ويشترط فيهما عندنا اشتغاج
السنن واشتغاف فته ونية ومعرفة لسان العاقدين
والضبط فلا يصح بالمفقل الذي لا يضبط بخلاف من يحفظ
ويشهي عن قرب وان يكونا من الانس كما قال ابن الهاد
والشمس الرملي وقال ابن حجر اذا علمت عدالة المحن صالح
العقد بلم وان لا يكون احدهما متعينا للولاية فلو وكل
الاب او الاخ المنفرد في النكاح وحضر مع اخو لم يصح العقد
وقال ابو حنيفة يصح حتى لو وقع التواجد بين الزوجين
فشهد عليهما قبلت شهادته واذا تحقق عدم عدالة الشاهد
بطل العقد عند الشافعي واحد فلو طلقها ثلاثا ثم توافق

الزوجان علي فساد العقد بشي من ذلك فلا يجوز ان يوقعا
نكاحا بلا محل للثمة ولانه حق الله فلا يسقط بقولهما
ولو اقاما بشي علي ذلك لم يقبل ان اراد به ذلك اسقاط
المحل فان اراد الرجوع الي محل المثل قبلت وسقط التخليل
تبعوا ولو اعترف الزوج بالفسق وانكرته الزوجة فوق بينهما وهي فقة
فسخ لا ينقض عدد الطلاق ويلزمه نصف المهر قبل الدخول
او كله ولو اعترفت الزوجة بفساد العقد وانكره الزوج صدق
بيمينه ودام النكاح لكي لو مات لم يرثه واسمات او طفلها
قيل الوطي فلا مهر لها او بعده فلها اقل الامور من المهر
ومهر المثل ويستحب الاشهاد علي رضي المرأة بالنكاح ليوم من
انكارها وقالت الخالبة لا يشترط الاشهاد علي خلوا المرأة من الوان
كالعدة والمردة لان الاصل عدم ذلك ولا يلي اذنها لو بيها
في العقد اكتفاء بالظاهر ولو ادعي الزوج اذنها لو بيها في العقد
وانكرت الزوجة ان كان قبل الدخول صدقت وان بعده
وي في مغتارة صدق الزوج والله اعلم **الباب الثاني في ترتيب الاوليا**

ومن

ومن يصح عقد ومن لا يصح اعلم ان النكاح لا يصح عند الشافعي
واحد الا بولي ذكر بالغ عاقل لا يصح عقد المرأة والمضي والعبد
وقال ابو حنيفة للمرأة ان تزوج نفسها وان توكل في نكاحها
اذا كانت من اهل الثمرف وليس للولي الاغراض الا
اخذت زوجت بغير كفوء او يدون من المثل كما تقدم وقال
مالك اذا كانت المرأة ذات ثمن وجعل او مل يرضى في مثلها
لم يصح نكاحها الا بولي والاجاز ان يتولي نكاحها اجني برضاها
وقال داود ان كانت بكر لا يصح الا بولي وان كانت ثيبا صح نكاحها
بنفسها واذا تزوجت المرأة بنفسها وحكمها حكم حنفي بهيمة نفذ
وليس للشافعي نقضه فان وطئها قبل الحكم فلا احد عليه
وان اعتقد ثمة واذا كانت المرأة في محل ليس فيه ما كرم
ولا ولي جاز لها ان تنقوض امرها الي رجل من المسلمين
ينزوجها قال الشيخ ابو اسحاق المختار ان يكون المحكم من
من اهل الاجتهاد بنا علي ان التكم في النكاح جائز ووافق
الاوليا الاب ثم الجد ابو الاب ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب

ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم العم الشقيق ثم العم للاب
ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم للاب وهذا الترتيب واجب
والاخ من عند اماننا الشافعي وقال احمد مالك الاخ اولى من الجد
والاب والام اولى من الاخ للاب عند ابي حنيفة والشافعي
وقال مالك معهما سوا ولاية للابن علي امة عند الشافعي
وقال الثلاثة له الولاية وقدمه ابو سفيان ومالك علي الاب
وقال احمد الاب اولى وفي تقدمه علي الجد خلافاً عنه
ولا ولاية للناسق عند الشافعي واحمد وقال بعض اصحابه
ان كان الولي ابا او جدا فلا ولاية له مع الفسق وقال ابو
حنيفة الفسق لا يمنع الولاية واذا غاب الولي الاقرب الي مسافة
القصر فما حونها زوجها القافي وان كان فوق مسافة القصر
زوجها الابعد من العميل عند الشافعي وقال الثلاثة ان
كانت العمة منقطعة انزلت الولاية للابعد وان كانت غير منقطعة
لم تنقل والمنقطعة عند ابي حنيفة واحمد هي الغيبة بمكان لا
تصل اليه القافلة في السنة امرة واحدة واذا غاب ولي البكر

واقطع

واقطع خبره ولم يعلم له محبات قال مالك يزوجه اخوها بائناً
وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي الولاية للقاضي واذا فقدت
العصبات النسبة كانت الولاية للعصبات النسبية فيقدم
المعتق ثم ابنه ثم ابن ابنه ثم ابو المعتق ثم الاخ الشقيق ثم الاخ
للاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم الجد ابو الاب ثم العم الشقيق
ثم العم للاب ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم للاب ثم ابو الجد
فعلم من هذا ان الاخ وابنه مقدم علي الجد في الولادون انب
كما في الاوث ثم بعد عصبة المعتق والمعتق وهكذا او يزوج
بعتقه المرأة من يزوج المعتقة ويصير في تزوج الصغرة لانها
ولو سكوتها ان كانت بكر ابا العمة فان كانت صفيرة يزوج
حتى تبلغ وتاذن ولو سكوتها ولا يعتبر اذن المعتقة اذ لا ولاية
لها ولا اجبار وقالت السادة الحنيفة الولاية بالنفس للعصبة
بالنفس ترتيب الارث ثم عصبة الولاية فان لم يكن عصبة قالوا ولاية
للأم ثم للاخت الشقيقة ثم لاب ثم لاولاد الأم ذكورهم واناثهم
فيه سواهم لاولادهم ثم للعمات ثم للاخوال والخالات ثم لبنات
الامام ثم مولي الموالاة ثم السلطات وللأب ثم الجد عند

عند عقد الاب تزوج البكر بولاية الاجبار ولا يشترط رضاها عند سلماتها
 الشافعي اذا كانت بالغة لكن يستد انهما وقال مالك واشهر
 الروايتين عن احمد ليس للجد ولاية الاجبار وقال ابو حنيفة
 البكر البالغة لا تزوج بغير رضاها ولا يجوز لغير الاب تزويج
 الصغيرة قبل بلوغها عند مالك واحد وقال الشافعي لا يجوز لغير الاب
 والجد وقال ابو حنيفة يجوز لسائر العميات تزويجها ويثبت لها الخيار
 اذا بلغت وقال ابو يوسف لا خيار لها والصغيرة الثيب وهي من
 زالت بكارتها بوطي في القبل ولو حراما لا يجوز لاحد من الاولياء
 تزويجها الا بعد بلوغها واذنهما نطقا ولو كانت الولي الاب والجد عند
 اهلنا الشافعي وقال احمد اذا بلغت تسع سنين صح اذنها في النكاح
 وغيره ولما من زالت بكارتها بغير وطى او به في الدبر او خلفت بلبانة
 فهي حكر البكر فلا باب والجد اجبارها عند الشافعي وليس للحاكم
 ولاية الاجبار فلا يزوج الصغيرة التامة عند الشافعي وقال ابو حنيفة
 للقاضي تزويج القاصصة ان كان مكتوبا في مشورة الاذن بنواحيها فان
 لم يكن ماذونا فلا ولاية له واذ كانت الزوج هو الحاكم جاز له ان
 يزوج نفسه عند ابي حنيفة ومالك وقال احمد يوكل غيره في

القبول

القبول لئلا يكون موجبا وقابلا وقال الشافعي لا يزوج
 نفسه ولا يوكل غيره وانما يزوجه حاكم اخر ولو صغيره وكذا
 من لعن امته ثم اراد ان يزوجه قال ابو حنيفة ومالك يلي
 نكاحها لنفسه وقال احمد يوكل غيره في قبول نكاحها
 وقال الشافعي يزوجه الحاكم واذ تزوج امرأة وليا باذنها
 وعلم السابق كان الثاني باطلا عند الثلاثة وقال مالك ان
 وطئها الثاني مع جده بالاول بطل الاول ومع الثاني فان
 لم يعلم السابق منهما بطل ولا يصح عقده النكاح الا بالاشهاد
 عليه عند الثلاثة وقال مالك يفي بغير اشهاد وتكفي الاشهاد به
 فلو عقد اسرا واشترط الكتمان فسد العقد عند مالك وقال
 الثلاثة لا يفي الكتمان حيث حمل العقد بشاهدتين ويشترط
 في الشاهدين الاسلام والحريه والذكورة والعدالة عند الشافعي
 واحد وقال ابو حنيفة ينقد برجل وامرأين وبشهادة
 فاسقين وينقد بمشوري عدالة لا مشوري رقب وكن عند
 الشافعي ولا بد من عدالة الولي غير الحاكم فان تاب في المجلس صح
 عقده بخلاف الشاهدين فلا بد من مضي سنة بعد التوبة عند الشافعي
 وقال ابو حنيفة اذ تزوج مسلم ذمية انقذه النكاح بشهادة

زميين وقال الثلاثة يشترطيهما الاسلام والمخطبة في النكاح
ليست بشرط بالانفاق وقال داود بائنا طها ولا يصح النكاح عند الثاني
واحد الا بالفظ التزويج او الانكاح وقال ابو حنيفة ينعقد بلفظ
يقضى المليك على التابيد حال الحياة وهل ينعقد بلفظ الابا
في ذلك روايتان عنه وقال مالك ينعقد بذلك مع ذكر المهر اذا
قال الولي زوجت بنتي من فلان فقال بعد يلوخ النحر اليه قلت
النكاح لم يصح عند الجميع وقال ابو يوسف بالصحة ولو قال زوجتك
بنتي فقال الزوج في المجلس قلت هل يصح النكاح امر لا
فيه قولان للشافعي امكها عدم المهر فلا بد من
قوله قلت نكاحها او تزويجها والثاني يصح بالاقصاري
قلت وهو مذهب ابي حنيفة واحد ولا يجوز للمسلم
ان يتزوج كتابية بولاية كتابي عنه احد وقال الثلاثة
بالصحة ويملك السيد اجار عبده الكبير في النكاح عند
ابي حنيفة ومالك وهو المذهب القديم للشافعي والمذهب
الجديد لا يملك ذلك وهو مذهب احمد ويجوز السيد على
بيع العبد او نكاحه اذا طلب منه النكاح فاشترعه منه عند
احد وقال ابو حنيفة ومالك لا يجزى للشافعي قولان امكها

لا يجزى

لا يجزى وهل يلزم الابن انفاق ابيه بالنكاح اذا طلب
قال الشافعي اذا كانت الابح الزمر الابن انفاقه ومثل
الاب الجد وقال ابو حنيفة ومالك يلزمه انفاق ابيه دون
اجداده وللإمام احمد قولان امكها ما للزوم ويجوز للولي
ان يتزوج ام ولد به بغير رضاها عند ابي حنيفة واحمد وهو
الاصح من مذهب الشافعي ولو قال اعتقت امي وجعلت
عتقها صداقها بعتق شتا صدين قال الثلاثة لا يصح النكاح
وعن احمد روايتان امكها عدم المهر واما المفق فهو
نافذ بالاجماع ولو قالت الامة لسيدها اعتقني علي ان تزويك
وبكون عتقي صداقي فاعتقها قال الامة الاربعة صح العقق
واختلفوا في صحة النكاح فقال الثلاثة هي بالخيار ان شئت
تزوجته وان شئت لم تزوجه ويكون لها ان اختارت تزوجه
صداق مائة وان لم تزوجه فلا شيء له عليها عند ابي حنيفة
ومالك وقال الشافعي له عليها قيمة نفسها وقال احمد تصير حق
ويلزمها قيمة نفسها وان تراضيا بالعقد كان العقد مهورا وليس
له سواه فحل في تزويج الصغير والمجنون والمفسي عليه
والمجور عليه بسفه او فلس العلم ان الصغير لا يصح ان يقبل

تتجاحه بنفسه ولو صير اولاد تزويجه ان كان محاقلا غير مسوم
اكثر من واحدة ولو اربع ان راي الولي في ذلك مصلحة للصغير
فان كان محتونا او مسوما لم يزوجه واحد منها فان لم يكن له ان
ولا جد لم يزوجه احد ولا يزوجه امة ولا مقيمة على الاصح
وقيل يزوجه بذلك ويثبت له الخيار اذا بلغ ويجوز تزويجه
من لا تكافيه ودين الصداق بان كان الصداق دينا واجب في
ماله وضمنه وان لم يشترط الاب ولا يضمنه الاب بغير ضمان واذا
ضمن بشرط ابراء الاب فسد الضمان والصداق لفلسا بشرط ولو
زوجه وابنه بزايد عليهما المثل صح النكاح بهما المثل فان كان
من مال الولي صح بالمسبي وقال مالك والشافعية لا يبيح الصغار ووصي
والحاكم جبره على النكاح ان كان فيه مصلحة وبزوجه بشرط
لوموسة او بتسليمه وللصغير المميز ان يتولي عقد نفسه عنه
من غير اذن وليه ولولي ان راي المصلحة في الفسخ ان
يفسخ واذا فسخ فلا مهر على الصغير وان اقبلها ولا عدة من وطئه
واذا مات قبل الفسخ اعتدت عدة وفاة سوا وحل بها الوالد والولي
وعلى الاب الصداق اذا مات الصغير او كان وقت الفسخ مقبلا
والا فعلى الصغير ولو بشرط الاب الصداق على الصغير ^{است}

سقط

لم يسقط عن الاب فان زوجه الوصي الحاكم كان الصداق على
الصغير وقال احمد للاب جبر ابنه الصغير على النكاح وبزوجه اكثر
من واحدة وبزوجه وصي الاب في النكاح فان فقد الوصي وكان ما
في النكاح زوجه الحاكم وللاب تزويج ابنه الصغير ولو بزايد من مهر
المثل ويلزم الابن المسبي ولو قال الاب عنه الصداق لزمه
اوضنه وكن الوصن نفقة امرته مقيمة سوا اكان موسرا او مسكنا
ولو دفع الاب الصداق عن ابنه ثم طلق الابن قبل الدخول فالنظر
للابن وكذا الوارث ثم يرجع الصداق كله فهو للابن وكذا الوقفاء
غير الاب وقال ابو حنيفة للولي انكاح الصغير بان يقبل له النكاح
والولي العصبية بنفسه على ترتيب الارث فيقدم من تزويج الصغير
الاب ثم الجد ابوا الاب وان علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن
الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم
ابن العم الشقيق ثم ابن العم للاب والعم بالعمم الصغير وعم
ابيه وعم جده كذلك على الترتيب المذكور ثم مولي الفسقة يستوي
فيه المذكور والانثى ثم عصبة المولي فان لم يوجد عصبة فالولاية
للأم ثم الاخت الشقيقة ثم للاخت من الاب ثم اولاد الأم المذكور
وانا ثم فيه سوا ثم اولادهم ثم اولاد اولادهم ثم العمان ثم

الاحوال والمخالات ثم نزلت الامام ثم مولاي المولات ثم السلطان
 ثم قاضي كتب في مشوره ذلك وليس للموصي ان يزوجه الا اياه الابن ينفق
 الموصي له ذلك ولللاب وان علا دون غيره ان يزوجه ابنته الصغير
 امه وان يزوجه امراة بن ابي علي مهر المثل زيادة فاحشة عند الامم
 ابي حنيفة وقاله صاحباه واما المجنون فيزوجه ابوه ثم جدّه وان
 علا ثم الحاكم وليس للمعبية ولا للموصي تزويجه اذا كان جنونا مطلقا
 وهو بالغ محتاج للوطي او وجب شفاؤه بالوطي امتناع للحزمة ولا يحرم
 له تعدد مهوكان التزويج ارفق به من تم اقامه ولا يزوجه الا واحدة للحاجة
 واما غير البالغ فلا يزوجه واما المجنون المقتطع فيزوج حال الافاقه
 ليأذن فيه وان يقع العقد وقت الافاقه وقال ابن حنبل في المثل
 الافاقه فان ندرت فلا ينظر افاقته وحكم المداق في المجنون حكمه
 في الصبي وقال مالك للاب ووصيه والحاكم جبر على النكاح ان احتاج
 له لا للخدمة اذا طبق جنونه والا تنظر افاقته هذا اذا جرت قبل
 رشده والاجبة الى حكم فقط وحكم المداق حكم الصبي وقال احمد
 بن حنبل الاب ابنه المجنون الذي اطبق جنونه والمقصود ولو بلا شهوة
 ولللاب تزويج المجنون ولو اكثر من مهر المثل فان فقد الاب زوجه
 وصيه فان عدم زوجه الحاكم ان راي حاجته اليه واما الصبي

عليه

عليه فان كانت تنظر افاقته امتنع تزويجه كالمجنون واما
 المجنون عليه بسعة فلا يستقبل بالنكاح وانما يزوجه باذن وليه
 ويقبل له الولي النكاح باذنه وبشرط حاجته للنكاح وبزوجه واحدة
 للحاجة فان عيى له وليه واحدة لم ينكح غيرهما فان زاد صرح النكاح
 بمهر المثل من المسمى فان قال له انكح بالف ولم يعين له امراة نكح
 باقل منه ومن مهر المثل فلو اخذن له في النكاح ولم يعين له امراة
 ولا قدر انكح بمهر المثل من يلق به لامن يستفقه من مثلها ماله ولو
 زوج الولي المجنون بهذه لم يصح كالسفيه بخلاف الصبي قال الشافعي
 وقال مالك للسفيه ان يقبل نكاحه بنفسه باذن وليه وبغير
 اذنه ولو لوليته فسبح النكاح بطلقة ثانية ولا شيء لها قبل الدخول
 ولها بعده ربع دينار وله ماؤه للمصلحة ويثبت الخيار للولي ولو ماتت
 ولو ماتت السفيه تعين الفسخ من جهة الشارع لا الولي ولا ثمة
 الزوجية وحكم المداق في نكاحه حكم الصبي ومونة النكاح في
 كسبه لا فيما معه والعبد ينكح باذن سيده ولو انسي فان عدل
 عن الاذن لم يصح النكاح ولا اجبار عبده الصغير خلافا للاحمد قال
 ابو حنيفة نكاحه موقوف على اجازة سيده فان نكح باذنه تلقى
 المداق برقيقته ولا يباح فيه الامرة فان لم يرق به تعلق باقي

بضمته بعد الصق ويباح في النفقة من رالاتها تجب ساعة فاع
 فان زوج المولي امته سقط المهر فصل في الصداق يستحب في العدا
 ان لا ينقص عن عشرة دراهم عندنا وقال ابو حنيفة لا يجوز النقص
 عن ذلك قال مالك لا يبيع دينار ويشق بوطي او موت والحلوة بها
 من غير مانع كالوطي في استقرار الصداق عند اي حنيفة واذا المهر
 يسره او اصره النكاح عند الثلاثة وقال مالك يطل النكاح ويجب
 مهر المثل في غير المسمى بالفقير ونقص الوطي او الموت عندنا والحلوة
 اضعافه الحنيفة ولو نكح مجنون او بكر صغيرة او سفهة او بكر الرشيد
 بدونه مهر المثل ولو نكح في النقص فسد المسمى عندنا وان عقد به مهر
 المثل فعند اي حنيفة لو تزوج الاب او لجد بنته
 الصغيرة ولو ثيبا ونقص من مهرها نقصا فاحشا
 جاز ولزم المسمى ولم يجر ذلك لغير الاب والجد
 وعند الحنابلة لو تزوج الاب بنته بدون مهر مثلها
 جاز ولزم المسمى وليس لها غيره سواء كانت بكرا
 او ثيبا صغيرة او كبيرة وصيت بالمسمى ام لا ولو تزوج
 غير الاب موليته الرشيد ولو لم يحد عليها بدون مهر
 مثلها باذنها في النكاح والنقص صح عن مهر مثلها

مع

النكاح بالمسمى بالاجماع وليس لها غيره بكر او ثيبا فان
 زوجها بدون مهر مثلها بغير اذنها في النقص عن مهر مثلها
 فسد المسمى عندنا وصح النكاح بمهر المثل وعند الحنابلة يصح الكا
 ويلزم الزوج ثمة مهر المثل لقصد التسمية ولو قالت لوليها زوجي
 وسكت عن قدر المهر فزوجها بدون مهر مثلها صح النكاح عندنا
 بمهر المثل ولو نكحها بالف علي ان لا يمسها مثله او ان يعطيه الفاضل
 المسمى وكان لها مهر المثل عندنا وقالت الحنابلة يصح ان تزوج
 المرأة علي الف لها واللف لا يمسها او علي ان الكل لها ان ممتلكه من
 مال ولده او شرط ان يعطيه الف الف كاخيه او جده او فطل الش
 ولها المسمى جميعه ولا شيء علي الاب ان قبضه مع نية تملكه
 ولو نكحها بشرط ان لا يتزوج او لا يتزوج عليها وعولم به من
 بالمسمى الا بشرط ان لا تنفق لها ولا كسوة مع النكاح عندنا بجمهر
 المثل وفسد المسمى والشرط وقال الحنيفة لو نكحها بالف علي ان
 لا يتزوجها من دار مثلا او علي ان لا يتزوج او لا يتزوج عليها او نكحها
 بالف ان قام بها وبالفين ان اخذها مع النكاح والشرط ان وفي
 بالشرط فلها الالف المسمى وان لم يوف به بان شرطت او شرطت عليها
 او اخذها فلها مهر المثل وقال الحنابلة لو نكحها بالف مثلا بشرط ان

لا ينجيهم من دارها اولى بها ولا ينجيهم من دارها اولى بها
بينها وبين ابويها او ان لا ينجيهم من دارها اولى بها
او ان يطلق من دارها اولى بها او ينجيهم من دارها اولى بها
بما شئ طه فلها الفسخ على التراخي فان مكنته مخالفة مع العلم
بعدم الايفاس فقطحقا لكن لو شئ ان لا يفسخ بها فخذها
وساف بها ثم كرهته ولم تقطع حقها من الشئ لم يكن هذا بعد
ذلك على السف لبقا حكم الشئ فان اسقطت حقها من الشئ
سقطت مطلقا واذا شئ ان لا ينجيهم من دارها اولى بها
بطل الشئ واذا شئ طه على من وهبها سكنها مع ابيه ثم ارادتها
منفحة فلها ذلك ومحل هذه الشئ اذا ذكر في العقد او قبله
وبشئ عندنا وعندنا الى ابلة العلم بالمداق فلو اصدقها دارا
غير معينة او دابة لم يصح وللزوج بعد النكاح من المثل
قال الخليل لا يفسخ جهل يسير في المداق فلو اصدقها عدا
من عيده او دابة من دوابه وعين نزعها كحل من جمال مثلا
مير ولها اخذه بقرعة وعندنا بطل ولها المثل ويصح
جعل المداق حالا وموجلا باجل معلوم بالاجماع ولا
يصح التاجيل بالموت او الغرق فلو اصدقها مائة دينار

مثلا

مثلا بعضها حال وبعضها موجل بحال الموت او مفارق صد المداق
ووجبهم للمثل عندنا قاله الزبيري وقال الحنفية والمخالفين
يصح التاجيل بما ذكر وللاب قبض صداق محجور نظام المكلف
ولو بكر فليس له قبضه الا باذنها عند الثلاثة وقال
ابو حنيفة له ذلك فان لم ياذن في قبضه وقبضه منه فالقبض
فاسد ولا اعتبار خمسة الزوج منه ولا يملكه الولي ولا
الزوج وبجب على الولي رده للزوج وقال ابو حنيفة
يضمن الولي مهر موليته ولو صفيق وتطالب المرأة اياها
من وليها ومن زوجها ان كانت بالقعة ولها المطالبة ولي صفيق
ضمن اولمه يضمن فان ادي الولي رجع الزوج ان امره بالاداء
قال الحنفية ولو ضمن ولي الصفيق المهر عند صموه يجمع في
ماله ان اشهد على الزوج والافلا رجوع له الا ان يكون
للصفيق مال واذا ضمن الوصي رجع مطلقا قاله الحنفية
ولو اتفقوا على مهر سري واظهر وان اريد وجب ماله
قاله الشافعي ثم المصنف توافق الولي والزوج وقد يحتاج
الي مساعدة المرأة الشديدة وتعليم القلان او نسي منه
يجوز ان يكون صداق عند الثلاثة وقال ابو حنيفة واحد

في اظهر روايته لا يكون صدقا والله اعلم فصل في الكفاة
اذا انفقوا الاوليا والمهر فكل من تكاح غير الكفوهم فقد عند
الثلاثة وقال احمد لا يصح واذا تزوجها احد الاوليا برضاها لم
غير كفوف لم يصح عند الشافعي وقال مالك اتفاق الاوليا
واختلافهم سواء واذا اذنت في تزويجها بغير كفوف فليس
للاوليا الاعتراض وقال ابو حنيفة لزم التكاح ولو لم ياتوا
الا عمل من وفصل الكفاة عند ثلثة الدين من اسلم
بنفسه ليس كفوا لها اب في الاسلام والنسب في العرب فالعربي
ليس كفوا لغيره ولا غير في شي كفوا لغيره والمحرقة فاق
حرفة دنية ليس كفوا لرفع فمخوكتا من وجام وحارس وقيم
حمام وطعان ليس كفوا لثي خياط وتاج وبنار والخياط ليس
كفوا لثي تاج وبنار ولا هما كفوا لثي عالم والعفة بالدين
والمال فليس الفاسق كفوا لعفيفة ولو تاب كما افقي به التهلل
المعالي والمجور عليه بسفه ليس كفوا لثيته ويقتضي في الرقة
والعفة الابا ايضا في المنهج والحرية فالرقيق ليس كفوا لحره
او عتقة او مملوكة ومن عتق بنفسه ليس كفوا لمن عتق ابوها
والسلامة من العيوب المشبهة للنجار ولو عتق من به عيب ليس

كفو

كفو البهيمة او بهيمة دون عيبه ونسب ابو حنيفة اليسار وهو
قول عندنا وقال ابو حنيفة عيب الدنيا غير معتبرة ولكنه ان
كل يسكر ويخرج فليس منه الميثان لا يكون كفوا **وقال مالك**
الكفاة في الدين لا غير وقال ابن ابي ليلى الكفاة في الدين والنسب
والمال وهي رواية عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف الكسب
معتب في الكفاة وهو رواية عن ابي حنيفة والشافعي ولا ميثان
الشافعي وجهان في السن كالشيخ مع الثابتة ولا مع عدم اعتبارها
واذا اطلبت المرأة التزوج من كفوف دون مهر مثلها لزم الولي
اجابته عند الثلاثة وصاحبي ابي حنيفة وقال الامام بلزومه
وتكاح من ليس بكفوف في النسب غير صحيح بالاتفاق ويحرم
تزوج امرأة بغير كفوف بلا رضاها ويقتضي به الولي فصل
ليس للتسارخ في الولاية عند الثلاثة وقال ابو حنيفة اذ لم
يكن للمرأة احد من العصبات اكلت الولاية للثمان اصب
الفرع من فاذا اعدم من اصواب الفرع من فلذوي الارحام كالعمة
والخال وبنت الاخ وبنت العم وقال الشافعي الولاية للمحكمة فان
كان الحاكم باخذ دراهم لها وقع لا يليق باحد الزوجين كان
لها نفق من امرها الى رجل من المسلمين يزوجه او هل يشترط

ان يكون فيه اهلية الاجتهاد ام لا في ذلك فقل اذ اولى الحاكم
 الحنفى قلنا يتولى العقود وكل ذلك الثابت ثاقبها مثلا
 لا يجوز له ان يفقد على خلاف مذهبه فلو عقد مذهب من
 ولده هو خلاف مذهب ماله العقد باطل فلو قال قلند مذهب
 الغير لم يصح الا ان يكون الزوجان هما المقلدين فنبه له
 فانه يقع كثيرا والله اعلم البتة الثالث في معنى ما يقع
 النكاح ومن يحرم نكاحها ومن لا يحرم اعلم ان امرأتين وجبت نكاح
 على الشايد بمجرى العقد الصحيح على ثلثها بالاتفاق سواء حصل
 دخول ام لا وقال علي زبدين ثابت رضي الله عنهما لا تحرم
 الا باء دخول بالنسب وبه قال مجاهد فان ماتت قبل الدخول لم يحل
 الزوج بالهر ونكح من الربيعة بالدخول بالام بالاتفاق وان
 لم تكن في حجر زوجها امها وقال ابو ابيش ان تكون في حجر
 لظاهرة الابية وحرمة الماهرة تتعلق بالوطي عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة اذا باشت ولو لم يسلوون الفرج بشبهة فحمل
 النكح يبرئ ذلك والنظر الفرج بشبهة كالباشة في غيرهما
 ونكح من ابنت والاخذ والعت والخاله ونكح ابنت الاخ ونكح
 الاخوة ونكح ابنة ابن الخالب ونكح ابنت الاب وان لم يدخل

بها

بها ونكح من الجمع بين المرأة وعمتها او خالتها كل ذلك من النكح
 ومثله من الرضا ونكح من الجمع بالنسب يحرم الجمع بين
 الجارية وامها او اخاتها او عماتها او خالتها بملك اليمن بالاتفاق
 وقال داود لا يحرم الجمع بين الاثنين في الوطى بملك اليمن
 ويهيى رواية عن احمد وقال ابو حنيفة يصح نكاح الاخت
 غير انه لا يسل الوطى حتى يحرم الوطى على نفسه ويحل نكاح
 الزنية لمن ربي بها عند الثلاثة وقال احمد يحرم نكاحها
 قبل الزينة وكذا يحل نكاح ام المولى بها وبشأنه الشافعي
 والمالك وقال ابو حنيفة واحد يتعلق بحرم الماهرة بالزنا
 واذا الاطراف لم يهرمت على السلايط ام المولى طلبة وثبة
 عند احمد ولو زنت امرأة في عصمة زوجها لم يفسخ نكاحها
 من الزوج بالاتفاق وحكى عن علي والحسن التمسك به ينفع
 ولا يحرم علي الذي ينسب من التي نكحها الشافعي لانما التي نكح
 لاحقة له وهي اسلم ونكحته اكث من اربع زوجات اختار
 منهم اربعة عند الثلاثة ويختار من الاختين واحدة وقال
 ابو حنيفة ان وقع العقد عليهن في حالة واحدة فهو باطل
 وان كان في عقود مبرح في الاربع الاول ولو ارتد احد الزوجين

فعملت الفقه عند أبي حنيفة ومالك سواء كان الارتداد
 قبل الدخول أو بعده وقال الشافعي وأحمد إن كان قبل الدخول
 تنقض الفقرة وإن كان بعد الدخول توقفت على انقضاء العدة
 فإن أسلم المهر في العدة ردم النكاح والاشتباق الفقرة
 من يوم الارتداد ولو ارتد الزوجان معا كان بمنزلة ارتداد
 أحدهما وقال أبو حنيفة لا تنقض فقرة وانكحة الكفار صحوة
 وينتقل بها الأحكام المطلقة بانكحة المسلمين عند الثلاثة
 وقال مالك هي فاسدة ومحل الخلاف فيما هو جازي في شرعنا
 أما المهر في شرعنا كنكاح المهر فلا خلاف في فساد ولا يجوز
 للمهر نكاح الأمة إلا إذا فاق الفنت ولم يكن تحت حرة
 ولا واحد المداق الحرة وقال أبو حنيفة يجوز له نكاحها
 مع عدم الشروط إلا إذا كان تحت حرة ولو معتقة فلا يجوز
 له نكاحها مع عدم الشروط ولا يعمل للمسلم نكاح الكتابية
 عند أبي حنيفة وعند الثلاثة محل ولا يعمل له نكاح أمة
 كتابية بالاتفاق سواء كان بقصد أو بملك وقال أبو ثور
 محل نكاح الأما وبملك أو بيمين علي دين كانت ولا يجوز للمسلم
 إذا حل له الأمانة المباشرة أن يتزوج على واحدة عند الشافعي

أي

وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يجوز الزيادة إلى أربع كالحائض
 ويجوز للعبد أن يبيع بين زوجتين عند الثلاثة وقال مالك
 هو كالحرة في جوارحه الأربع فصل ونكاح النقة باطل بالاتفاق
 وهو أن يتزوج امرأة إلى مدة كثير أو سنة مثلا ونكاح
 الشغار بالشبي واليمين المصطنعة وهو أن يقول زوجتك
 بنتي علي أن تزوجني بتلك وبه فكل صداق الأخي باطل
 عند الثلاثة وقال أبو حنيفة العقد صحيح والمداق
 فاسد وإذا تزوج امرأة بشرط أن يحلها لطلقها ثلاثا وشتر
 أنه إذا وطئها فهي طالق أو فلا نكاح قال أبو حنيفة يبيع النكاح
 دون الشرط وفي حلها للدول عنه رويان وقال مالك لا
 يحل للدول بعد نكاح صحيح يصدر عن رغبة من غير قصد
 التحليل وبطئها وهي طاهرة من غير طهر فان شتر التحليل
 أو نواه فسد العقد ولا تحل الثاني وللشافعي قولان أحدهما
 أنه لا يبيع النكاح أن وقع الشرط في طلب العقد قال أحمد لا يبيع
 مطلقا فان تزوج بها ورثت ذلك لكن عنه على طلاقها بعد
 وطئها صحيح عنه أبي حنيفة والشافعي مع تركها عنه وقال مالك
 وأحمد لا يبيع ولو تزوج امرأة بشرط أن لا يتزوج غيرها أو لا يشرع
 أو لا ينقلها من بلدها أو دارها أو لا يضاف بها صحيح العقد

٧١

وبطل الشرط عند الثلاثة وقال احمد يصح العقد والشرط
ويلزمه الوفا به فان امتنع من الوفا بما شرطه ثبت له
الخيار في الفسخ واذا انحقت الزوجت تمت من فيه رق
ثبت له الخيار عند ابي حنيفة ما دام متوفي المجلد الذي
علمت بالقتل فيه فان مكنت من الوطي سقط خيارها
وقال الشافعي لها الخيار على الفوس ولو انحقت هي وزوجها
معا فلا خيار لهما عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لها الخيار
ويثبت الخيار لكل من الزوجين بالجبن امر والسك والجنون
اذا وجد باحد الزوجين ثبت الخيار للاخر ولو وجد بهما
ثبت الخيار لكل منهما لان الشخص يوافق من غير ما لا
يعاقبه من نفسه ويثبت للزوج الخيار بالرتق وهو انداد
محل الجماع يلحم والقتل وهو انداد بمظلم عند الثلاثة
خلاف ابي حنيفة وهل يثبت له الخيار بالقتل وهو
انحرافا عما بين محل الوطي ومنحج البول والفتك وهو
رقوبة في الفرج تمنع لذه الجماع قال ابو حنيفة لا يثبت
الخيار بشي من ذلك وقال الشافعي ومالك لا يثبت له
الخيار الا في القتل وقال احمد يثبت له الخيار في الكل ويثبت
لهما الخيار بالجب وهو قطع الذكر كله ولو فصلها

وبالمثل

وبالمثل وهو بمنزلة عن الجماع لكن يوجب له سنة عند
الشافعي فان حدث ذلك بالزوج بعد العقد وقبل الدخول
ثبت له الخيار عند الثلاثة خلافا لابي حنيفة وان حدث
بالزوج فلهما الفسخ عند الشافعي واحمد وقال مالك
وابو حنيفة لا خيار له فصل والمحي مان من الساقين
قسم لهما من نكاحين على الابد وهن الامور الجدية مطلقا
والبنات ولو منقبة بلغات فتي مر علي نافيها وعلي نافيها
بالانفاق وان لم يدخل بامرنا وبنات الابن وبنات البنت
وان سفل كل منهما والاخت شقيقه كانت اولادهم
لو تزوج امرأة مجهولة النبت استحقها ابوه ولم يصدق
الزوج ثبت اخوتها له وبقاتكها حيا وليس لان يبتلي امره
في الاسلام الا هن او كن الوتر وبنات امراء رجلا مجهولا
فاستلحقه ابوها ثبت النبت ولا يفسخ النكاح ان
لم يصدقها فلا ينقض الوضو لم يمس محل من ماله ولو
طلقها ولو رجعا ليس له الرجعة والهمة والحالة
وعمة ابيه وخالتة وعمه امه وخالتها وعمه الميراث
لا لام فلا شيء مر علي الفرج لانها اجنية وخالة الاب
لا يبع لامه وبنات الاخ وبنات الاخت من جميع
الجهات وان شئت قلت في ميراث القربة الامن

من دخلت تحت ولد المومة او الخولة ونحوهما بالرضا والمهر
 بالنسب في كل من ارضعتك او ارضعت من ارضعتك
 او رضعت من ولدك بواسطة او غيرهما او ولدت ابليس
 رضاع او ارضعت او ارضعت امرأة ولدتها بواسطة او
 بمخيرها او ولدتها من فضلك او خت الفحل واخذت ذكورا
 بواسطة او بمخيرها من نسب او رضاع خمسة واخذت المومة
 واخذت انثى ولدتها بواسطة او بمخيرها من نسب او رضاع
 خالة وبنات ولد المومة والفحل من نسب او رضاع وبنات
 وان سفلت ومن ارضعتها اخذك او ارضعتك بلسي
 اخذك وبنات من نسب او رضاع وبنات ولد ارضعتك
 امك او ارتفع بلسي ابليك من نسب او رضاع وان
 سفلت بلسي اخ واخذت وان شئت قلت يمي بالرضاع
 ما يمي بالنسب ولا يمي عليك من ضعة اخيك او اخيك
 ولا من ضعة ولد ولدك ولا من ضعة ولدك ولا بنت
 المرفعت ولا من ضعة عمك وعمتك وخالك وخالتك
 ولا يمي من اخذت اخيك بالاجماع سواء كانت من
 نسب او رضاع وهي اخذت اخيك لا بلسي لانه بان
 كان لامر اخيك لا بلسي بنت من غير ابليك او اوقت
 اخيك لامر لا بلسي بان كان لا يمي اخيك بنت من

في امك

بنية
 تزويجها حتى تقضي العدة قال المولى وغيره من ائمتنا
 وقال الخليل لو ابان زوجته ثم نكحها في عدتها ثم طلقها قبل
 دخول بها برك وان انقضت عدتها اي البايث ثانيا قبل
 طلاقه ثانيا وقد تزوجها ولم يدخل بها فلا عدة للطلاق
 الثاني وقال ابو حنيفة وابو يوسف لو ابان زوجته ثم تزوجها
 في العدة وطلقها قبل الوطي وجب عليه مهر تام وعليها
 عدة متددة وان كان الطلاق رجعيا فلا عدة ولا مهر
 وقال رقم لها نكح المهر او المتعة ولا عدة عليها وقال
 محمد لها نكح المهر او المتعة وعليها تمام العدة الاولى
 فصل في تدافع العدتين اذا اجتمع علي المرأة عدتان
 من جنس واحد بان طلقها رجعا ثم وطئها بشبهة او غيرها
 او طلقها باينا ثم وطئها بشبهة والعدة بالاقراء لا بشبهة
 تدافعنا ايما علم الاصح ويملك الرجعة في الطلاق الرجعي
 قبل الوضع وان كانا الشخصين كان كانت في عدة زوج
 او شبهة في وطئها غير صاحب العدة بشبهة او نكاح فاسدا
 او كانت مفدة عن شبهة فلا تدافع بل تقدر كل منها
 عدة كاملة وتقدم عدة الحمل فان كان الحمل من المطلق ثم وطئ
 بشبهة انقضت عدة الطلاق بالوضع ثم تقدر بالامر الشبهة
 بعد طهرها من النفاس وللزوج الرجعة قبل الوضع
 وحيث راجعها فله التمتع بها الي ان تشك في عدة الشبهة
 وان كان الحمل من الشبهة فان وضعت انقضت عدته ثم
 تشك في عدة الطلاق او بقيتها بعد الطهر وله الرجعة

٩١

منه

تدافعنا ايما علم
 بالطلاق الرجعي وان كانت
 من جنس بان كانت احدهما
 حلال والاخي اقل او اشهر

في مدة النفاس وهذا له الرجعة قبل الوضع او لا وجهات
 الاصح الجواز لكن لا يشترع بها دام الحمل قاله في الروضة
 وخرج بالرجعة التجديد فلا يجوز في عدة غيره بخلاف عدته
 فيجوز له وطؤها بعد التجديد في عدته واما اذ لم يكن حمل
 فتقدم عدة الطلاق سواء كان سابقا او لاحقا ثم شرع في
 عدة وطى الشبهة لو في وقتها وللزوج الرجعة في عدته فان
 راجع انقضت عدته وتشرع في عدة وطى الشبهة وتتمها ولا
 يشترع بها حتى تنقضي ويحرم النظر اليها ولو بلا شهوة قاله
 الحارثي فان لم يكن طلاق بان كانت من شبهة قدمت الاولى
 فان كانت احدهما من شبهة والاخرى من تكاثر فاسد قدمت
 عدة وطى الشبهة سواء تقدمت او تأخرت فان تكلمت فاسدا
 بعد مضي قراين ووطيت ولم يبق بينهما الى مضي سن الياس
 اثبت عدة الاول بشرط لا عن القرء الباقي ثم اعتدلت
 للنفس بثلاثة اشهر ومعلوم انه ان وجد حمل قدمت
 عدة ما حبله مطلقا اي تقدم الحمل او تأخر هذا مذاهب وقال
 الخليل اذا وطيت مفسدة بشبهة او بتكاثر فاسد ورفق
 بينهما اثبت عدة الاول ما لم يخل من الثاني فان حلت منه
 انقضت عدته بعد تمام عدة الاول لو طى الثاني وان ولد من
 احدهما اي الزوج ووطى بشبهة او الزوج الاول والزوج
 الثاني الذي تزوجته في العدة وكان له دون ستة اشهر من
 وطى الثاني وما شئ فهو قول او لاكثر من اربع سنين فهو الثاني
 وانقضت عدتها به او الحقة باحد هما قايما وامكن لحقه

للدون

وانقضت عدة من الحقة بد شرعت للاختلاف وان الحقة بهما
 لحقا وانقضت عدتهما به فان اشكل الامر ولم يلحق بهما
 ولا باحد منهما اعتدت بعد وضعه بثلاثة اقل عان ابا نزل الزوج
 ثم وطها في العدة غامدا فتكافئ فيتم عدة الاولى ثم تشرع في
 العدة الثانية للزنا ولم يتد اخلافان وطها فيهما شبهة اما
 عدة للوطى ودخلت فيهما بقية الاول لا تحاد الواطى كما لو
 وطى الرجعية في عدتها ومن وطى زوجته بشبهة او زنا
 ثم طلقها اعتدت للطلاق ان كان دخل بها ثم تقدمت للشبهة
 او الزنا بعد ما ويرى على الزوج وطى زوجته الموطوءة بقية
 او زنا ولو مع حمل من الزوج قبل عدة الوطى الشبهة او الزنا
 فان ولدت اعتدت للشبهة ثم للزوج وطوها وتصدق العدة
 بتعدد وطى الشبهة ان تعدد الواطى فان اخذ فعده واحدة
 ولا تشهد بتعدد واطى الزنا في الاصح عندهم وقال الحنفية
 اذا وطيت مفسدة طلاق بشبهة وجب عليها عدة احري
 وتدخلت العدتان فيما تراه من حيث بعد وطى الشبهة
 يكون لهما فاذا تمت الاولى دون الثانية فعليها اثنتان
 كما في الدرر وشرحه خلافا لما في الكتب ومفسدة وفاة وطيت
 بشبهة فتعد بالاشهر وحسب ما تراه من الحيض والاشهر
 قال في المبوط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل الزوج بها
 من قبلينها وعليها بقية عدتها من الاولى وعليها ثلاث
 حيض للثاني ويجب ما حاضته بعد النكاح من عدة
 الوفاة والحامل ان المراجعة اذا وجب عليها عدتان فاما ان
 يكونا لرجل واحد او لرجلين فان كانتا لواحد كان طلقا

٢٢

نفقت



ثلاثة اشهر وطبها بثبته تدافلتا وان كانتا من جليلين فتارة
 يكونان جنسين كالوفاة ووطي الثبته او من جنس واحد
 كطلقة تزوجت في العدة ووطيها الثاني وفرق بينهما فان
 كانتا من جنس واحد تدافلتا عند نكاحهما ولو كانا من الجنس
 محسوباً بينهما فاذا انقضت عدة الاوى ولم تكمل الثانية فعليا
 اتهاما وان كانتا من جنسين فعليهما عدتان وقال الحنفية
 اذا تافرت عدة الحمل انقضت العدتان بوضعه وان تقدمت
 انقضت عدة الاول بوضعه واعتدت للثاني بثلاثة اقل اعواله
 اعلم فصل فيما يتعلق بزوجة المفقود لا يحل لها ان تتزوج غيره حتى
 يثبت موته او ملاقاة بعدلين ثم تقصد فلو حكم بكم بكتاحها
 قبل التحقق بنقض حكمه ويسقط بكتاحها غيره نفقها من
 المفقود وان كان النكاح فاسدا او لا نفقه نكاحها على الزوج
 الثاني انه لا زوجية بينهما لكن لو انفق لا رجوع له عليها فلو
 تزوجت قبل ثبوت موته او ملاقاة وان المفقود ميتا قبل
 تزوجها بمقدار العدة صح تنكح وتزوجها على الاصح قال في
 الروضة كاصلها لو تزوجت زوجة المفقود ووطيها الثاني ثم
 علم ان الاول كان حيا وقت نكاحه وانه مان بعد ذلك
 فعليها عدة الوفاة عنه لكن لا تنكح فيها حتى يثبت الثاني
 او يفرق بينهما فتعد لوفاة الاول باربعة اشهر وعش
 ايام ثم للثاني بثلاثة اقل او اشهر وان مات الثاني او لا
 او فرقا بينهما انحلت عنه فاذا اتهاما ثم مات الاول عدت
 عنه الوفاة وان مات قبل اتهاما انقضت فتعد عنه الوفاة
 ثم تعد لهما تمام وان ماتا معا او لم يعلم السابق منهما اعندت
 باربعة اشهر وعشرة ايام ثم بثلاثة اقل فان يعلم موتهما

**فصل فيما يتعلق
 بزوجة المفقود**

حي

حتى مضى ذلك فقد انقضت العدتان ولو حملت من الثاني
 اعتدت منه بالوضع ثم تعد للاول عدة وفاة ويجب
 منها من النفاس الثاني فرع اخب عابوت زوجها عدل
 ولو عيدا او امانة جاز لها ان تشرع بحسب الان ذلك خبر
 لا شهادة قاله في شرح الروضي وقال الخازني تشرع بغير زوجة
 المفقود تسعين سنة من ولادته ان كان ظاهرا بحسبه
 السلامة واربع سنين من فقده ان كان ظاهرا عا الهلا
 ثم تعد في الحائضين للوفاة ولا تعد في التريص الي حاكم
 يضرب لهما مائة وينفذ حكمه بالفرقة ظاهرا فقط وتنقطع
 نفقتهما عن المفقود بغير حاكم او تزوجها ان لم يحكم
 بالفرقة فان قدم المفقود واخشا عار دت اليه وعادت
 نفقتهما من الرمدان لم يفرق الحاكم ولم تشرع فلها نفق
 النفقة مادام حيا من ماله وان ضرب لهما الحاكم مدة التريص
 فلها النفقة فيما دون العدة فلو تزوجت قبل التريص ولا
 بعده فالتكاح باطل وان بان انه طلقها او مات وانقضت
 عدتها قبل التزوج فان تزوجت بعد التريص والعدة صح
 النكاح ثم ان قدم المفقود قبل ووطي الثاني ردت اليه لبقا
 نكاحه ورجع الثاني بما دفعه لهما من المهر او بعد ووطيه
 خير المفقودين اخذها بالعقد الاول لبقا به لكن لا يبط
 حتى تعد للثاني وبين تركها مع الثاني بلا عقد له صحة
 عقده ظاهرا قاله بعض الحائضين وقال بعضهم عليه قيد
 وهو الاصح وباق الاول قدر المداق الذي دفعه من الثاني ثم

٢٢

س

عدد

وها

يرجع عليها بما دفعه ومن ظلم مولته باستفاضة او بينة
 كاذبة لم يقدم كان حكمه ما سبق وقال المالكية يجوز للزوجة
 المفقودة في بلاد الاسلام في غير زمن المجاعة والوباء ان ترفع
 امرها الي القاضي او الي ذلك بالبدا وان ترضى باقاضها
 في عمته متى يتضح امره فان لم تجد القاضي ولا الحاكم فتمتع
 امرها الي رجل من المسلمين ثم يكلفها من رفعت الامر
 اليه اثبات الزوجة والنفقة وبقاء العصة ثم يضرب
 امار بوعين ان كان المفقود حيا ونصفها ان كان عبدا
 ولها النفقة من مال المفقود مدة الاجل ان كان له مال فان
 لم يكن له مال اصلا ولا يفي بالاجل يطلق عليه الي امره الا
 في الاول وبعد فراغ ما تنفق منه في وسوا اكان مدفوعا
 بها ام لا وابتد الضرب من حين العجز عن خبز ثم تقتل
 وفاة فان حال المفقود في العدة فهو احق بها وكذا بعد عا وقبل
 العقد او بعد العقد عليها وقبل الدخول فهو احق بها
 فان كان بعد الدخول الثاني فهي له ان كان الكا صعبا
 فان كان فاسدا فالاول احق بها ان فسح بغير طلاق
 نفى عليه الساجي وغيره فان لم تجح فكالو اي الزوجين
 ليين مما تقدم او تيين انه مات فكالبولين فيسحقون
 تيين انه مات بعد العقد وقبل الدخول فان ثبت موته
 قيل العقد فان كان قدر مرض العدة مع انكاح الثاني
 وان كان في العدة فان وطبها الثاني حمت عليها ابدا وان
 كان لم يقاتي فساد عقده لوقوعه في العدة ومن
 فقد في زمن مجاعة او وباوانه يحمل علي الموت وتقدر
 زوجته جيز ومن فقد في قتال المسلمين اعتدت زوجته
 بعد انقمال المقين ومن فقد بين قتال المسلمين والكفار
 اعتدت بعده بسنة ومن لم يترك لها نفقة ومن علم

غيته

موضعه

موضعه ارسل اليه القاضي اما ان يحضر او يطلق والله اعلم
 تنبيه القيمة القائمة بكل كانت او ثيبا لا تزوج عند
 المالكية الا بعث شرط الاول ان تكون فقيرة الثاني
 ان يجتنب فسادها الثالث ان تبلغ عشر سنين الى اربع ان يكون
 لها ميل الي الرجال الي خمس ان يكون الزوج كفو لها
 السادس ان تصدق صداق مثلها السابع ان تجهز بجهاز
 مثلها الثامن ان ترضى بذلك التاسع ان تاذن بالقول
 لولي العقد العاشر ان يثبت ذلك عند القاضي فان
 فقد شي من هذه الشروط فالعقد باطل انتهى ونما عونا
 معاش الشافعية فلم يجد تزوجها بلا اذن ان كانت
 بكر وبعد بلوغها واذنهما ان ثيبا كبقية العصيات وعند
 الحنفية يزوجها كل ولي لها بغير اذنها بكر كانت او
 ومذهب الحنابلة يزوجها كل ولي لها بكر كانت او
 بشرط بلوغها تسع سنين والملة اعلم الخاتمة في الو
 لمة والنفقة اختلفوا في ولية العرس فقال الشافعي
 هي سنة وقال الثلاثة مستحب والا واية اليها واجبة عند
 الشافعي ومالك الا لعذر وعن قول روليتان والنقاط
 انتار غير غير مكروه عند ابي حنيفة وقال الشافعي ومالك
 مكروه وعن احمد روايتان واما وليمة غير العرس من
 ختان وغير فهي مستحب عند الثلاثة وقال احمد غير
 مستحبة فصل ونفقة الزوجة المملكة من نفسها واجبة
 علي الزوج بالاجماع وازا غاب الزوج وانقطع خبره ولم يترك
 عند زوجته نفقة ولا مال له تنفق منه لا يفسخ نكاحه
 علي الاصح عندنا اذا ثبت اعساره خلافا للفقوي ويجوز
 للشهود ان يشهدوا علي عساره الزوج في الحال اسعيا
 للحالة التي غاب عليها ولا تنظر لاحتمال طهره اليسار قاله

٤٤

ثيب
ثيبا

ابن الصلاح ولا يكفي الشهود ان يقولوا شهد انه غاب وهو
مفسر بل لابد ان يشهدوا انه لا ان معصا انتهى كلام
ابن الصلاح وفي فتوي الشمس الرملة ما يوافق فيه حيث ادا
عن سوال مورثه رجل مفسر غاب عن زوجته فهل تنفذ
عليه صيغة اليوم الرابع كالحطام من شخص الحكم بالخاص
فاجاب بانه ان شهدت بيعة بانه مفسر الا ان
نفقة المفسر ولو باستنادها الي استصحابه بشي طه
امهلهما الي ايام ثلاثة ايام ومكنها من الفسخ فيجوز الرابع
وحينئذ فما ذكر شامل للخاص والقابل انتهى كلامه
وانفقوا علي وجوب النفقة لمن تلمزهم نفقته بحال الزوجية
والاب والولد المقيم واختلفوا في نفقة الزوجة هل
هي مقدرة بالشرح او مثبتة بمال الزوجين فقال الثلاثة
مثبتة بمال الزوج فيجب علي المورث للمورثة نفقة الوا
لدين وعلي المفسر للفقير اقل الكفايات وعلي المورث
للفقيرة نفقة متوسطة وعلي الفقير للمورثة اقل الكفايات
والباقي في ذمته وقال الشافعي هي مقدرة بالشرح مثبتة بمال
الزوج وحده فعلي المورث مدان وعلي المتوسط صدق
وعلي المفسر مد وانفقوا علي ان الزوجة اذا احتاجت الي
خادم وجب اخذ امهاته اختلفوا فيما اذا احتاجت الي اكثر
فقال مالك في المنكوح عنه اذا احتاجت الي خادمين او ثلاثة
لزمه ذلك واختلفوا في نفقة المفسرة التي لا يجامع مثلها
اذا تزوجها كس فقال ابو حنيفة واحدا نفقة وقال الشافعي
اذا لم يخلها اتولي عليه او دخل بها الزوج وجبت نفقتها
فلو كانت الزوجية كيسة والزوج صفي لا يجامع مثله وجب
عليه النفقة عند ابن حنيفة واحدا وقال مالك لا نفقة عليه
وللشافعي قولان اصحهما الزوج وانما المفسر الزوج بالنفقة

والكسوة

والكسوة هل يثبت لها الفسخ قال الثلاثة يثبت لها الفسخ
وقال ابو حنيفة لا يثبت لها واختلفوا فيما اذا مضى
زمن وم ينفق عليها هل تنفق عليها ام لا تنفق بمضي الزمن
قال ابو حنيفة تنفق ما لم يحكم بها حاكم او يقدر بها الزوج
علي نفقه فتصير ديناً عليه وقال الثلاثة لا تنفق بل تصير
ديناً عليه لا ينفق في مقابلة التمكن والاستمتاع وانفقوا
علي ان التاشرة لا نفقة لها واختلفوا في المرأة اذا سافرت
بدون زوجها في غير وجب عليها فقال ابو حنيفة وتنفع
تنفق وقال الثلاثة لا تنفق واختلفوا في اجرة الرضاع اذا
كانت تطلب اجرة فقال ابو حنيفة والشافعي اذا كان
ثم متبرع او من ترضع بدون اجرة الرضاع المثل كان للام
ان يسترضع غيرها بشرط ان يكون الرضاع عند الام
لان الحضنة لها وقال مالك واحدا لا ماحق وانفقوا
علي انه يجب علي الام ان ترضع ولدها اللبأ واختلفوا
هل يجبر الوارث علي نفقة من يرثه بفرض او تقصيب
فقال ابو حنيفة يجبر علي نفقة كل رحم محرم فتدخل العمه
والخاله ويخرج ابن العرم ومن نسب اليه برضاع وقال
مالك لا تجب النفقة الا للوالدين الا لادينين واو لاد
الصلب وقال الشافعي تجب النفقة علي الوالد وان
علا والولد وان سفل وقال احمد كل شخصين يري
بينهما التوراة بفرض او تقصيب لزمه نفقة الا ضرب
فان كان الارث من احدهما كذوي الارحام ففقه روايتان

واختلفوا هل يلزم السيد نفقة عتيقه فقال ابو
حنيفة والشافعي لا يلزم وقال احمد يلزمه وقال مالك
ان اعتقه صغيرا لا يقدر على الكسب لزوم السيد نفقته
والافلا واختلفوا فيما اذا بلغ الولد عسرا ولا حرة
له فقال ابو حنيفة تسقط نفقة الغلام دون الجارية
الا اذا تزوجت وقال مالك وحتى يدخل الزوج بها
وقال الشافعي تسقط نفقتها وقال احمد لا تسقط
نفقة الولد عن أبيه واذا بلغ ان لم يكن له مال ولا كسب
واذا بلغ الولد مريضا وجبت نفقته على أبيه بالاتفاق
فلو يري من مرضه ثم عاد اليه الممرض عادت نفقته
عند الثلاثة وقال مالك لا تعود واذا تزوجت البنت
ودخل بها الزوج ثم طلقها فقال الثلاثة تعود نفقتها
على الاب وقال مالك لا تعود ولو اجتمع ورثة مثل ان
يكون للصغير امر وجد فقال ابو حنيفة النفقة على الام
والجد ثلاثا وقال احمد النفقة عليهما انصافا وقال الشافعي
النفقة على الذكور خاصة وانفقوا على ان الحضانة للام
ما لم تزوج ودخل بها الزوج سقطت حضانتها ثم اختلفوا
فيما اذا طلقت بايها هل تعود حضانتها فقال ابو حنيفة
الثلاثة تعود وقال مالك لا تعود واذا انفق الزوج عن ولد
بينهما قال ابو حنيفة الام احق بالغلام حتى يستقل بنفسه
ثم الاب احق به بعد ذلك والام احق بالانثى الى ان تبلغ
وقال مالك الى ان تزوج ويدخل الزوج بها وفي الغلام الى

البلوغ

البلوغ وقال الشافعي الام احق بهما الى سبع سنين ان حصل
فيها النكاح لثمين ثم يخير فمن اختار سلم اليه وعن احمد
رويتان احدهما الام احق بالغلام الى سبع سنين والجارية
بعد السبع تجعل مع الاب ولا تخير والثانية كذهب
الى حنيفة واختلفوا هل الاخت من الاموين اولى من الاخت
من الاب وهي الخالة اولى من الاخت للاب وقال مالك الخالة
اولى منهما والاخت للام اولى من الاخت للاب وقال الشافعي
واحد الاخت للاب اولى من الاخت للام وهي الخالة واذا اخذت
الام الولد بالحضانة واراد الاب السفر بولده بنية الاستيطان
في بلد آخر فهل له اخذه قال ابو حنيفة ليس له ذلك وقال
الثلثة له اخذه واذا كانت الزوجية هي المنتقلة بولدها
قال ابو حنيفة لها ان تنتقل به الي بلدتها التي وقع العقد
بها او الي بلد قريب يمكن العود الي البلد قبل الليل وقال
الثلثة الاب احق بولده واسم اعلم وهو صنفوا بين الاول
لوا امتنع الاب من تزويج ابنته والحاكم غايب فلها ان توكل رجلا
فيقول لايبها وكلت ان تزوج ابنتي هذه فاذا قبل وزوجها
صح على الاصح الثانية امتنع الحاكم من تزويج ابنته
فطلبتها ان تنكر وتأتيه فتقره بانه لا ولي لها سوى الحاكم
وتقيم على ذلك البينة ان لا ولي لها غيره ويسوغ للشهود ان
يشهدوا بذلك وان لبسوا على الحاكم وهم صادقون في هذه
الشهادة بل يشاؤون على ذلك فاذا تزوجها صح ولا عبرة بظنه
لان خلف الفن الظن لا يقدم في صحة العقود على الصحيح

الثالث لو اتفقت الولي والزوج علي نكاح واحدة ثم عقد له الولي علي غيرها بان احضر واحدة غيرها وقال له زوجتك هذه بالاكتمال بالاشارة من غير حصة صح النكاح ظاهر علي الماضرة وفسد باطننا حتى لا يجد له الاستمتاع بها فان لم يشر اليها لم يصح النكاح اصلا الرابعة اذا تزوج بالشفو هي غير ولي علي مذهب ابي حنيفة او بالولي من غير شهود علي مذهب مالك وحكم بصحة حاكم ثم رفع الي شافعي لم يتقدمه الخامسة لو تزوج حاكم حنفي شافعي صغيرا ليس لها اب ولا جد او تزوج ثيبيا صغيرا هي ابوها وحكم بصحة حنفي حل للشافعي ظاهرا قطعا وباطنا علي الصحيح وان كان الشافعي لا يجوز له المجهوم علي ذلك السادسة لو وكل في قبول نكاح امرأة فتزوج بها الوكيل لنفسه ثم طلقها لم يكن له ان يزوجه للموكل بالاذن السابق لا يقر له بالعقد عليها لنفسه ذكره القاضي السابعة اذا لم يوجد للمرأة كفوا اصلا جاز الوليها ان يزوجه بغير كفوا للمضرة وعلي هذا يجعل تزويجه صلي الله عليه وسلم خاتمة لعلي رضي الله عنه الثامنة اقربت حق بالغة بان وليها زوجها بحضرة شاهدي برضاها وكذبها الولي حكم بقولها علي الاصح وتسلم للزوج بكم كانت او ثيبيا ولا يلتفت الي انكار الولي فان كذبها الولي والشاهدان وكانت قد عتبتها لم يقر في قبول اقرارها لاحتمال كذبها ونسبها ولو اقرت في غيبة الولي لم ينتظر حضوره وتسلم للزوج التاسعة ادعي

لا

ادعي علي امرأة من زوجة انها زوجة فقالت كنت زوجتك وطلقتني وانقضت عدي وتزوجت بهذا لم يقبل منها وتسلم للزوج الاول وينبغي ان لا تقبل هذه المسئلة للنسب الفواجر العاشرة طلقها زوجها ثلاثا ثم انكر البطلان للنسب او غيره وهي عامة بوقوعه وجب عليها ان توطئ رجلا يدعي انها زوجته وتقر له بانها كانت زوجة له من قبل حتى تخلص من المطلق الحادي عشر امتنع الزوج من طلاق زوجته مما يجازي فحمل الولي عنه الصداق لابنته وطلق الزوج علي ذلك لم يبرأ الزوج لان الولي ضامن والزوج اصيل فلا يبرأ الا اصيل الا بالدفع وطريق براءة ذمة الزوج ان يقول له الولي طلقها علي نظير صداقها علي فاذا اطلقها علي ذلك استقر له نظير الصداق في ذمة الولي ثم يحل الزوج ابنته عليه ويقبل الولي عنها الحواله فيسبر الزوج حينئذ الثانية عشر لو كان للمعتق ابن صغير طرخ بالغ لابوين او لاب وارادت العتيقة ان تتزوج ولم يكن لها ولي من النسب زوجها الحاكم دون الاخ بخلاف النسب فان لا بعد يزوجه عند صغير الاقرب والفرق ان الولي من حقوق المال والارث للمصغر ثابت لانه اقرب اقرب فناب الحاكم عنه بخلاف النسب لانه ليس من حقوق المال وفي هذا القدر كفاية جعله من الاعمال التي لا تنقطع بالموت لا يعقب صاحبها صرت الفوت بل يكون نافعا لجميع الانام موجب لشفاعه



النبي عليه افضل الصلاة والسلام وكان

الفراغ من تأليفه يوم الاربعه خلي

من شهر جمادى الاول سنة

١١٦٣

الحمد الذي هو من شهر ١١٦٣

من الهجرة النبوية

علي صاحبها افضل

الصلاة وازكي

السلام والحمد

سنة

العالمين

قاله مولفه

الفقيه

حسين

المجالي

الشافعي

كفني

الله

بمنه

م

م

م

وكان الفسخ

من نسخة في ربيع

الاول حلي ايام

٧

س

١١٧٦